مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد الثامن – المجلد الأول
اكتوبر 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

انعكاسات القرارات السياسية على الوضع الاقتصادي في مصر"
دراسة استنباطية تحليلية مقارنة"

أحمد عبد السميع علام
جامعة أبو ظبي || أبو ظبي || الإمارات العربية المتحدة

الملخص: مرت مصر خلال العشر سنوات قبل ثورة يناير 2011 بظروف سياسية واقتصادية سيئة ،حاول النظام السياسي خلالها خلال فترة حكمه إصدار قرارات سياسية تخدم نظام الحكم وسيطرته ، دون أن يعنى بصالح المواطن ، فالوضع الاقتصادي أصبح لا يحتمل ؛ حيث وصل معدل الدين العام إلى 82% من الناتج المحلى الإجمالي ، كما انخفض حجم الإنفاق على الصحة والتعليم ، وزاد حجم البطالة ، ومن الناحية السياسية كان هناك تزييف لإرادة الناخبين في الانتخابات ، وسوء استخدام للسلطة من قبل قوات الأمن ، ومن جانب آخر كان هناك مقاطعة لغالبية الدول الإفريقية. أما في فترة حكم الإخوان ، فقد كانت الأوضاع أسوأ من أوضاع فترة حكم الرئيس حسنى مبارك ؛فقد هبط تصنيف مصر الائتماني إلي مكانة منخفضة مما يعني انخفاض قدرة مصر علي سداد التزاماتها الخارجية والداخلية ،وارتفاع مؤشرات البطالة لتصل الي13.5% ، كما ارتفعت معدلات الفقر داخل مصر لتصل الي25.5% في عام2013 بعد أن سجلت المؤشرات الرسمية أن معدل الفقر في مصر23.5% خلال عام.2012 ، وارتفع حجم التضخم لأكثر من17.5% ، كما انخفضت قيمة العملة المحلية(الجنيه المصري) وخسارته لأكثر من18. %أما الوضع الاقتصادي في ظل نظام الحكم الحالي ، فقد حدث طفرة في حجم المشروعات القومية إثر مجموعة من القرارات السياسية الإيجابية ؛ منها مشروع إنشاء مشروع قناة السويس الجديدة ، ومشروعات إسكان محدودي الدخل ، ومشروعات إعادة هيكلة قطاع الكهرباء ، بالإضافة لمشروعات ارتفاع مستوى معيشة الأفراد وقرارات الإصلاح الاقتصادي التي أعطت دَفْعة اقتصادية كبيرة أدت إلى ارتفاع قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى .

الكلمات المفتاحية: انعكاسات – القرارات – السياسية – الوضع الاقتصادي.

المقدمة :

اختلفت الظروف السياسية في مصر على مر خمسة عشر عاماً مضت ؛ فانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والسياسي ، وترتب على ذلك اختلاف الرؤى بين مؤيد ومعارض ، مما أدى إلى تغيير النظم السياسية خلال الحقبة الأخيرة من خلال ثورتين كانتا محل اهتمام دول العالم أجمع ، ولكن ماهو السبب الرئيسي الذي أدى إلى حدوث هذا التغيير السياسي والاقتصادي في مصر ؟

أولاً ، أن الفترة الأولى بداية من عام 2000 حتى 2011 كانت فترة حرجة في تاريخ مصر ، زاد خلالها الفساد السياسي والإداري والاقتصادي ، وكانت جميع القرارات السياسية لصالح الحزب الحاكم وحاشيته والتى تمثلت مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال سيطرت على 70% من اقتصاد الدولة ، علاوة على السيطرة السياسية بحصول غالبية أعضاء الحزب الحاكم الفاسد على غالبية مقاعد البرلمان المصري ، كما كان سيطرة النظام الأمني على جميع المؤسسات ، فانعدمت الحقوق والحريات للأفراد ، وزادت البطالة وتفشى الظلم والرشوة والمحسوبية ، وزاد عدد الفقراء بصورة لم تحدث من قبل ؛ فتأججت مشاعر المواطنين ، وزادت كراهية الشعب للسلطة ، فكانت ثورة 25 يناير هي المعبرة عن هذه الكراهية ، واستطاعت الثورة تحقيق بعض المكاسب كان أولها تنحي الرئيس الأسبق حسنى مبارك عن الحكم ، وتفويض المجلس العسكري لإدارة مهام البلاد .

والحقيقة أن هذه الفترة لايمكن الحكم عليها بصورة واضحة ؛ فالفوضى عمت البلاد ، ولايوجد سلطات كاملة ، بل زاد عدد النهب والسرقة فلا يوجد سيطرة حقيقية على مقاليد الدولة ، إلا أن المجلس العسكري أصدر مجموعة من القرارات السياسية التي منعت سقوط الدولة المصرية ، ثم ظهرت جماعة الإخوان المسلمين واستطاعت أن تصل إلى مقاليد الحكم عام 2012 ، هذه الفترة كانت أسوأ فترة في تاريخ مصر؛ فقد حاول مكتب الإرشاد بواسطة محمد مرسي الذي نجح في انتخابات الرئاسة إسقاط الدولة المصرية ، حاول مكتب الإرشاد السيطرة على كل مفاصل الدولة ؛ فظهر العداء مع كل مؤسسات الدولة القضاء والشرطة والقوات المسلحة والثقافة والتعليم ؛ فانقلب الشعب على الإخوان في ثورة عارمة في 30 يونيو ، وأصدر القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السيسي قرارات سياسية استثنائية بتفويض رئيس المحكمة الدستورية في منصب رئيس الجمهورية لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة ، وحاول المستشار عدلي منصور بكل قدراته إنقاذ الدولة المصرية ، إلى أن جاءت فترة الانتخابات الرئاسية والتي فاز بها الرئيس الحالي عبد الفتاح السياسي الذي قام بإصدار مجموعة قرارات سياسية إيجابية منذ اللحظات الأولى لتولى السلطة ، هذه القرارات كان لها انعكاس إيجابي على الوضع الاقتصادي والسياسي في الدولة ، سنقوم بشرحها وتحليلها في متن هذا البحث .

خطة البحث:

مشكلة البحث :

تتخذ السلطة السياسية في أي دولة بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة مجموعة من القرارات السياسية ، هذه القرارات الكثير منها يتضمن سلبيات تنعكس على الأوضاع الاقتصادية في الدولة ، وهناك مجموعة من القرارات التي قد تكون إيجابية وتحقق فوائد للدولة والمواطن ولكن :

- هل القرار السياسي يعكس شخصية الحكم أم من المفترض أنه يعكس حلول مشاكل المواطنين ؟
- هل يوجد قرار سياسي سلبي وقرار سياسي إيجابي ؟
- هل القرار السياسي قد يتضمن أهداف شخصية أو انتماءات سياسية أو دينية ؟

فروض البحث :

- القرار السياسي يعكس أهمية المشروعات الاقتصادية في الدولة .
- القرار السياسي السلبي يؤكد مساوئ النظام ، والقرار الإيجابي في صالح الأوضاع الاقتصادية .
- هناك بعض القرارات السياسية تخدم المصالح الشخصية للنظام ، والبعض الآخر قد يتضمن تطبيقاً لفكر جماعات دينية ذات طابع سياسي .
- يعد نجاح السياسة الخارجية للسلطة السياسية عنوانا حقيقيا لنجاح الاقتصاد المصري .

أهمية البحث :

يهدف البحث إلى بيان أثر انعكاسات القرارات السلبية على الوضع الاقتصادي في مصر كارتفاع معدل البطالة ومعدل التضخم وسوء المرافق الخدمية ، كما يهدف إلى بيان أثر القرارات الإيجابية مثل إنشاء المشروعات القومية الكبرى التي تؤدى إلى تحسين الوضع الاقتصادي .

أهداف البحث :

للبحث هدفين: أحدهما قريب وهو بيان السلبيات والإيجابيات للقرارات السياسية ، وهدف آخر بعيد يعكس نتائج وأهداف هذه القرارات للوصول للهدف الحقيقي ، وهو أن يكون القرار السياسي خادماً لاقتصاد الدولة وتطورها ونموها ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

مناخ البحث :

دولة مصر ، المناخ السياسي والاقتصادي

مناهج البحث :

يستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي ، والمنهج التحليلي الوصفي الإحصائى .

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى:

الموضوع : أثر القرار السياسي على القرار الاقتصادي

الباحث : سمير محمود ناصر - محمد قشارة

المصدر : الحوار المتمدين بالعدد 1796 - 2007/1/15

ملخص الدراسة :

تتجه هذه الدراسة إلى منحى معين وهو أن الوطن العربي بشكل عام و سوريا بشكل خاص تدخل في خضم تطورات و تحولات اقتصادية سواء على النطاق الداخلي أم الخارجي ، و هذه التطورات يجب أن يتم استغلالها لتحقيق أكبر ربحية اقتصادية ممكنة، مع الحفاظ على الثوابت الاستراتيجية والقومية و الوطنية ، و من أجل أيضاُ تحقيق تنمية و مكاسب سياسية مستقبلية .

و منذ بداية الثمانينات وحتى الآن يوجد اتجاهاً ملحوظاً في استخدام التفسيرات و التحليلات الاقتصادية للمشاكل السياسية ، إلى الدرجة التي حدت ببعض من الكتاب للإشارة إلى حدوث هيمنة أو اختراق اقتصادي لعلم السياسة و النظرية السياسية و ظهر أثر هذا في كل فروع علم السياسة و منها التنمية السياسية .. و قد كان لذلك الاهتمام دور رئيسي في تبلور اتجاه جديد لدراسة التنمية السياسية ، و ذلك بالتركيز على دراسة الوضع الحاضر ، و ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية بحيث تصبح الأولى مجرد انعكاس للأخيرة ، وذلك في محاولة لإيجاد نظرية جديدة للتنمية السياسية تتسم بالبساطة و الوضوح و يمكن التحقق منها تجريبياً . و عرف هذا الاتجاه بالاقتصاد السياسي للتنمية السياسية ، و يرى ستانيلاند Staniland أن ظهور هذا الاتجاه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرتين متلازمتين هما : كيف يمكن للسياسة أن تتحكم في النشاط الاقتصادي ، و كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تتحكم في العملية السياسية .و قد اتجهت كتابات الباحثين في هذا المجال ، و بخاصة Almond جبرائيل الموند (1978) و Apter ديفيد أبتر (1971) ، نحو استخدام النماذج الاقتصادية و تأكيد أهمية الاختيار بين البدائل المتاحة لصانعي القرار في الدولة.

تعليق :

تهتم الدراسة السابقة بعلاقة القرار السياسي بالقرار الاقتصادي والعكس ، أما دراستنا الخاصة بانعكاسات القرار السياسي على الوضع الاقتصادي فهي تختلف في أن القرارات السياسية قد تتخذ عشوائية فتؤثر سلباً -وبطبيعة الحال -على الوضع الاقتصادي ، والعكس إذا كان القرار السياسي إيجابياً فسيكون التأثير إيجابياً مع مراعاة الأوضاع السياسية في الدولة الذي يؤثر وبشكل تلقائي على الأوضاع الاقتصادية ، وبدون التدخل بأي قرار فهي منطقية طبيعية لتأثير البيئة السياسية على حركة اقتصاد الدولة .

الدراسة الثانية :

موضوع الدراسة : ظاهرة الحصار ، خيارات المواجهة المكشوفة

الباحث : آية عبد العزيز

المصدر : مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية

تنتهج هذه الدراسة موضوع الحصار وهى فكرة عقوبات تتخذ من خلاله الدول المحاصرة قرارا سياسياً بهذا ، وبالنظر للانعكاسات الناتجة عن سياسات العزل فإنها لا تقتصر على فكرة العزل السياسي أو القطيعة ، لكنها تتجسد

بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية للدول الواقع عليها الحصار ، فالوضع الاقتصادي هو محرك التنمية في أي دولة ، وإن كان هو القطاع المستهدف بشكل أساسي ؛ لأن العلاقات بين الدول قائمة على المصالح ، ودائماً ما يكون هناك بديل يستطيع سد الفجوة السياسية ، ولكن الجانب الاقتصادي خسائره لا يمكن السيطرة عليها على المدى القريب ؛ لذا تكون أساساً رادعاً للدول الواقع عليها الحصار أو العزل .

تعليق :

تتمثل هذه الدراسة في تناول انعكاس القرار السياسي الخارجي من دول إلى دول أخرى بشأن أسلوب الحصار الذي يقصد به الضغط على بعض الدول التي تمارس سلوكيات ليست مقبولة من المجتمع الدولي ؛ أما دراستنا موضوع النشر ، فهي تتناول أثر القرار السياسي الداخلي الصادر عن الدولة على الأوضاع الاقتصادية الداخلية

- **المبحث الاول** :مفهوم القرار السياسي والجهات المؤثرة في القرار السياسي
- 1/1 : مفهوم القرار السياسي :
- غالباً ما نتخذ مجموعة من القرارات شخصية كانت أو إدارية وغالباً ما تكون مدروسة، أما القرار السياسي فلابد أن يكون مدروساً لأهميته القصوى ، وانعكاسه على النطاق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة .
- والقرار بشكل عام لابد أن يكون مدروساً بدقة وتأنٍ، ويكون اختياراً من بين مجموعة من البدائل المتاحة، كما يحتاج القرار إلى خبرة تراكمية في المجال الذي يتخذ فيه ، علاوة على الدراسة العميقة للأوضاع التي يرغب اتخاذ القرار بشأنها .

والقرار السياسي يشكل أهمية كبيرة تعمل السلطة السياسية من خلاله على تحقيق الخطط والأهداف، وتعكس الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم دولاب العمل السياسي داخل الدولة ، وهذا القرار قد يكون رغبة من الدولة في تحقيق معدلات تنموية أو علاج خلل اقتصادي أو بناء علاقات سياسية واقتصادية مع دول العالم الخارجي ، ولذلك فان خطورة وأهمية صناعة ذلك القرار تكون كبيرة لما قد ينبني عليه من حدوث فوضى في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية ، أو يجد قبولاً وتأييد شعبياً إذا أسس على خبرة سياسية ونظرة عميقة متأنية ؛ لذا فلابد من دراسة معطيات القرار جيداً قبل إصداره ؛ لأنه يمثل كيان الدولة وهيبتها أمام المجتمع الدولي؛ لأن هناك ارتباط بين هذه القرارات ومستقبل الوطن داخلياً وخارجياً ، مما يمثل مرآة حقيقية لقوة الدولة ومكانتها، كما يعكس انطباع المجتمع الدولي بأسره

والقرار السياسي هو [1]

ية يجب أن يتوافر فيه مجموعة من الشروط أهمها:

الشرعية: بمعنى صدوره عن السلطة القانونية المخولة.

الإلزام: بمعنى وجود القوة التي تملك تنفيذه .

العمومية: بمعنى أنه يمس الشؤون العامة والاحتياجات الرئيسية لأفراد المجتمع ؛ أي أن يمس تخطيط اقتصادي أو اجتماعي شامل يحتاج في النهاية إلى اتخاذ قرار تصدره القيادة السياسية في البلاد.. ولا بد لهذه القيادة من سلطة تشرح تلك الخطط للشعب وتلزمهم بتنفيذها .(1)

والواقع أن أي عملية تخطيط اقتصادي، أو اجتماعي شامل يحتاج في النهاية إلى اتخاذ هذا القرار من خلال سلطة سياسية في البلاد. كما يجب أن تتخذ هذه السلطة التدابير اللازمة لتطبيقه .

[1] عبد الوهاب النعيمي، (2008) كيف يصنع القرار السياسي ، دنيا الوطن عن:
.html125438/05/03/2008https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/

ويتسم التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بوجود جهة تتمركز فيه مسألة اتخاذ القرارات التخطيطية الرئيسية، وأن يكون له صفة الإلزام على كل المستويات، وهنا تبرز ضرورة المشاركة الفعالة للجماهير ومنظماتها في صياغة القرارات التخطيطية، قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائي.[2]

القرار السياسي في رأينا هو:

اختيار من بين مجموعة من القضايا السياسية أو الاقتصادية المدروسة للدولة يصنعها متخذ القرار والتي تتفاعل مع متطلبات الأمة واحتياجاتها السياسية والاقتصادية والدولية ، تلك القرارات تصدر من خل الحقوق دستورية للسلطة السياسية منصوص عليه حل مشكلة أو عدة مشاكل ترتبط بالاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة ، وبالتالي التأثير على الأمن القومي لهذه الأمة ، وبالتالي فإن القرار السياسي لابد أن يتضمن قضايا عامة أي يتصف بالعمومية ، وأن يتخذ من سلطة مسئولة سياسياً(الشرعية) ، وأن يكون ملزماً فور اعتماده من السلطة المختصة .

الاستقرار السياسي :

هو الرضا الذى يسود الدولة فيما بين الحاكم والمحكوم ، فعند عدم وجود رضا تزيد المعارضة السياسية ، وهؤلاء بدورهم يحرضون الشعوب على المظاهرات والإساءة الى الحاكم ، وليس بالضرورة أن يكون الحاكم سيئًا لكى يكون هناك معارضة ضده ، ولكن وجود الأحزاب السياسية الغير أمينة على العمل السياسي يخلق اضطرابات سياسية من أجل الوصول الى السلطة ، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ، كما أن فساد الحاكم وعدم تلبية مطالب الشعب يثير شجون المحكومين، ويخرجون مطالبين بإسقاط السلطة .

المبحث الثاني :القرارات السياسية في الفترة من 2000 حتى 2013 وانعكاساتها

أولاً: الفترة التاريخية من عام 2000 - 2010

1- النظام السياسي والاقتصادي في مصر قبل ثورة 25 يناير 2011:

كان النظام السياسي في العشر سنين الأخيرة للحكم قبل ثورة 25 يناير يتسم بالارتجالية ، فالقرار السياسي كان غائباً عن عموم الشعب ، و يخص فئة رجال الأعمال الذين يستفيدون من كل معدلات النمو المرتفعة التى تحققت في تلك الفترة 5.6%

وعلى كل فقد قامت ثورة يناير في مصر بسبب مجموعة كبيرة من السلبيات والأخطاء السياسية والاقتصادية والاجتماعية نشرحها على النحو التالى :

2 – القرارات السياسية في الفترة المذكورة وانعكاساتها السلبية : [3]

2/1 تأبيد قانون الطوارئ :

وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الجهات الأمنية ، وعُلقت الحقوق الدستورية ، وفُرضت الرقابة، وتم تقييد أى نشاط سياسي غير حكومي ؛ حيث أحكمت الجهات الأمنية قبضتها على المواطنين الشرفاء ، لقمعهم وليس لحمايتهم، وكان ذلك بحجة الحفاظ على الامن القومي المصري ، وقد كان العكس حيث إنه كان لحماية النظام الحاكم .

2/2 عدم تداول السلطة :

من المعروف أن النظم السياسية تحتوى على نظامين لتداول السلطة ، الأول استخدام أسلوب القوة أو الإكراه نتيجة لانقلابات عسكرية واشتهرت به دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية ، أو نتيجة لتغيير النظام عن طريق الثورات الشعبية

[2] فتحي دايم ، صناعة القرار السياسي والرأي العام .. الخلفيات و التأثيرات ، الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم (حمس) 2015

[3] قانون الطوارئ جبين على العين عن: http://www.tahrirnews.com/posts/253253/قانون+الطوارئ++عبد+الناصر++السادات++مب

كما حدث في ثورة 25 يناير 2011 ، أما الأسلوب الثاني وهو انتقال السلطة عن طريق مواد الدستور (الانتقال السلمي) . وكانت فترة الرئيس مبارك امتداداُ لفترة ثورة 1952 من الشرعية التلقائية ، والتي لم تجد من معارض لها خلال نصف قرن

3 - الانعكاسات السلبية للقرار السياسي قبل ثورة يناير 2011 (4)[4]

3/1 سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية :

ازدادت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سوءاً في الفترة التاريخية المذكورة ، بسبب العديد من المساوئ المرتبطة بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ،مما ترتب عليه سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

أ - الأوضاع الاقتصادية :

حاول النظام في بداية عهده تهدئة الأوضاع الاقتصادية ، من خلال تبنيه مجموعة من المشروعات ، لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهو ما كان يذكره مبارك دائما ًفي كل المناسبات وعن نجاح سياسة الإصلاح في عهده ، وهذا غير صحيح ؛ حيث كان رأى الكثير من الاقتصاديين أنه كان مشروعاً بلا ضوابط ، فكانت كل القرارات لمصلحة فئة معينة هى فئة رجال الأعمال المرتبطين بالولاء للنظام .

وفيما يتصل بالديون نجد أنها كانت في الفترة من عام 81 - 86 حوالى 45 مليار دولار ، إلا أن الدين العام وصل في 2011 نحو 1123 مليار دولار ، أي بنحو 82/% من الناتج المحلى الإجمالي ، وبالتالي أصبح التوازن مفقود طوال حكم هذا النظام ، فمن المفترض ألا يزيد الدين عن 60% من الناتج المحلى الإجمالي ، هذا على الرغم من ارتفاع معدل النمو في ذات الوقت(5,6 %) وهو ما يؤكد زيادة حجم الفساد في الدولة.

ب – الأوضاع الاجتماعية :

ساءت الأوضاع المعيشية والاجتماعية لغالبية أفراد الشعب ؛ فانتشرت أمراض فيروس الكبد الوبائي والسرطان والفشل الكلوي بسبب ارتفاع معدل التلوث البيئي وسوء التغذية وعدم وجود علاج للمرضى ، حيث عجزت الدولة عن تقديم العلاج المجاني للفقراء ، كما كثرت المطالب الاجتماعية المتعلقة بتدني الأجور والمعاشات وعدم توافر فرص عمل .

أما بخصوص الإنفاق الصحي في موازنة 2010/2009:[5]

كان حجم الإنفاق الصحي عام 2009 15.9 مليار جنيه تمثل 4.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي .وعلى الرغم من أنه ارتفاع ظاهري مقارنة بالإنفاق الصحي عام 2001/2000 (3,6 مليار جنية)،إلا أن ذلك لا يعني تحسن الوضع الصحي في مصر للأسباب الآتية :

نظراً لضرورة ربط زيادة الإنفاق بزيادة السكان، ضرورة ربط زيادة الإنفاق بمعدلات التضخم؛ لأن زيادة الإنفاق الصحي 10% مثلا بينما معدل التضخم 15% يعني أن الإنفاق الصحي انخفض بنسبة 5%زيادة نسبة ما يمثله الإنفاق الحكومي إلي إجمالي الإنفاق الصحي ، وبالتالي تدني معدل الإنفاق الصحي إلى معدل الإنفاق الحكومي .

لذلك يجب أن ندقق ونحن نتعامل مع الزيادة النقدية في الإنفاق الحكومي. لأن استمرار الإنفاق الحكومي على الصحة عند نسبة متدنية لا تكاد تصل إلى 5% من إجمالي المصروفات العامة يعكس انخفاضًا في نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة، في ظل معدلات التضخم والزيادة السكانية وزيادة أسعار الخدمات الصحية والأدوية.

ورغم نمو وحدات القطاع الصحي الخاص من 947 وحدة عام 1998 إلي 1329 وحدة عام 2005 ، إلا أنها تراجعت إلي 1305 وحدة ، وظل عدد أسِرَّة القطاع الخاص لا يزيد على 26.8 ألف سرير لتمثل20% من أسِرّة المستشفيات فقط .

---

[4] آية يوسف عبد السلام – أسباب ثورة الربيع العربي عن: =1393http://democraticac.de/?p

[5] حميد المنصوري ، الشرعية وتداول السلطة عن http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/411.htm

فقد القطاع الصحي الحكومي 15.5 ألف سرير ، ولم يستطع القطاع الخاص خلال الفترة الرئاسية الأخيرة إضافة أكثر من 600 سرير، يعكس ذلك أن القطاع الخاص عاجز بمفرده عن تقديم الخدمة الصحية لأكثر من 78 مليون مواطن بينما القطاع الحكومي - رغم كل القيود المفروضة علي نموه ، وعدم توفير الاعتمادات اللازمة له - لديه بنية أساسية لو تم تطويرها وتحديثها تستطيع تقديم خدمة صحية متميزة لكل الشعب [6]

إحصائية اقتصادية عن الفترة من 2000 - 2011

معايير الأداء	2000	2005	2007	2009	2010	2011	نسبة من الناتج المحلي
الإنفاق الصحي بالمليار	3.7	9.2	9.6	15.9	نفس النسبة	15.9	4.5%
البطالة	8.2	11	9.5	9.2	10.4	13.8	
الديون	47	50	78			112.3	82%
التضخم	2.7%	9.2	6.2	9ز11	11.5	13.7%	
مساهمة الصناعة بالمليون جنيه	765327	976532	114472	139003	164535	194290	17.2%
مساهمة الزراعة بالمليار جنيه	8.134	8.19	9.59	6.4	7.1	6.74	3.7%
نصيب الأفراد من معدل النمو						6% فقط نسبة الأغنياء حصلوا على 25% من الناتج المحلي	
مستوى الفقر	16.7%			21.6%	25.2	%40	

- الجدول تم عملة بواسطة الباحث من مصادر مختلفة [7]

[6] محمد يونس ، (2014) الأهرام الاقتصادي

[7] علاء غنام ، تحديات أزمة النظام الصحيفي مصر ، اليوم السابع 2014

وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي على الصحة من 9.6 عام 2011 ، إلا أن النسبة انخفضت من الناتج الحكومي من 7% إلى 4.5% ، على الرغم من أن الأمم المتحدة تدعو إلى زيادة نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلى بين 15 % - 10 أى ما بين 35.2 - 35.4 مليار جنيه ، في حين أن الإنفاق لم يتعدَ15.9 مليار فقط .

كما يتبين من الجدول تدهور الاستثمار الزراعي ؛ فعلى الرغم من زيادته في أوائل الألفية الثانية ببطء ، إلا أنه تدهور وبشدة ، حتى وصل في عام 2011 إلى 6.74 مليار فقط ، مما يؤكد فشل الدولة في النمو الاقتصادي واعتمادها على الاستثمار العقاري .

3/2 الأوضاع السياسية

أ - القرار السياسي بمقاطعة إفريقيا :

عاصرت هذه الفترة إهمال مصر لعلاقاتها بالدول الإفريقية ومنها دول حوض نهر النيل ، وكان انعكاس ذلك واضحاً على أخطر قضايا الأمن القومي المصري ، ألا وهي مشكلات سد النهضة وانخفاض منسوب المياه في مصر والذي سيؤدي إلى خفض حصة مصر من مياه نهر النيل.

4– تزييف إرادة الشعب في انتخابات مجلسي الشعب والشورى:[8]

5 – الأقباط في عهد مبارك

بالتأكيد كان للعامل الديني في العلاقة بين الدولة والكنيسة في مصر أثر كبير ؛ فقد مرت الكنيسة في مصر بأوضاع متباينة ؛ فأحيانا كانت تمر باضطرابات وقلق ؛ وأحيانا أخرى تصبح الأوضاع هادئة، حيث مرت الكنيسة القبطية بالكثير من أحداث العنف الطائفي ، بينما في أوقات أخرى كان هناك مجالاً للحوار الديني بين المسلمين والأقباط ، وفي كلتا الحالتين سواء الاضطرابات أو الهدوء تكون الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية هى الممثل الرسمي والوحيد للأقباط، وكان البابا شنودة والمجمع المقدس هما أدوات الاتصال بالنظام ، وكان التعامل يتم مباشرة مع الرئيس مبارك ، بينما بدأ الجهاز الأمني-بمرور الوقت- يتولى الملف القبطي ، وبخاصة في أحداث العنف الطائفي الذى كان يتعامل معها جهاز أمن الدولة.

وقد شهدت العلاقة الثنائية بين الكنيسة والدولة في فترة حكم مبارك صعوداً وهبوطاً استبعد فيها الأقباط تماما، فقد حدث جفاء مثلا في أحداث العمرانية، والكشح، وأحداث وفاء قسطنطين، وأحيانا كان يحدث تقارب بين الكنيسةوالدولة كما في التأييد في الانتخابات الرئاسية في 2005 و 2011 " (المرجع السابق)

–اندلاع ثورة تونس :

لعل من العوامل الغير مباشرة التي ساعدت على اشتعال ثورة يناير في مصر ، قيام الثورة الشعبية التونسية التي اندلعت يوم 18 ديسمبر 2010، أي قبل 38 يوماً من الثورة المصرية، فكان عاملاً محفزاً للشعب المصري في إثبات قدرة الشعوب علي إقصاء الأنظمة الديكتاتورية القمعية، كما أثبتت أن قوة الشعوب العربية تكمن في احتجاجه، وخروجه للتعبير عن رأيه بالشارع، وأن الجيش هو مساند قوي لتطلعات الشعوب، وليس أداة بيد النظام لقمع الشعب، كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

ثانياً : اندلاع ثورة 25 يناير وأسبابها

لقد بدأت ثورة يناير 2011 في شكل انتفاضة شعبية احتجاجاً على الأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة التى مرت بها البلاد في العشر سنوات الأخيرة من الألفية الثانية ، وقد ركزت الشرارة الأولى للثورة على النقاط الآتية :

1 - قانون الطوارئ :

[8] هدير محمود ، مصر وإفريقيا ، موقع بديل 2016 عن /http://elbadil.com/2016/07/19

هذا القانون كان معمول به منذ 1967 من القرن الماضي - باستثناء فترة انقطاع 18 شهراً في أوائل الثمانينات - والذى توسعت بموجبه سلطة رجال الشرطة ، وعلقت كافة الحقوق الدستورية للمواطن ، وفرضت الرقابة ومنع أى نشاط سياسي، حتى الأحزاب لم يعد لها النشاط المأمول وأصبحت مهمشة ، ومنعت المظاهرات والتنظيمات السياسية غير المرخص لها ، وحظر أى تبرعات مالية غير مسجلة ، وقد احتجز بموجب هذا القانون حوالى17000 شخص ، بحجة الحفاظ على الأمن القومي للبلاد .[9]

2- سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي) قيّمت مصر بـ 3,1 عام 2010 استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحللي الدولة، حيث إن 10 تعني نظيفة جدا وتعنى 30 شديدة الفساد. وتحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير.

ومع انتهاء العام الماضي 2010 وصل إجمالي سكان مصر الذين يعيشون تحت خط الفقر لنحو 40 ٪، وصل إجمالي دخل الفرد منهم لنحو دولارين في اليوم.

3 - زيادة معدلات الفقر

وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي على الصحة من 9.6 عام 2011 ، إلا أن النسبة انخفضت من الناتج الحكومي من 7% إلى 4.5% ، على الرغم من أن الأمم المتحدة تدعو إلى زيادة نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلى بين 15 % - 10 أي ما بين 35.2 - 35.4 مليار جنيه ، في حين أن الإنفاق لم يتعدَ15.9 مليار فقط ، كما يتبين من الجدول تدهور الاستثمار الزراعي ؛ فعلى الرغم من زيادته في أوائل الألفية الثانية ببطء، إلا أنه تدهور وبشده حتى وصل في عام 2011 إلى 6.74 مليار فقط ، مما يؤكد فشل الدولة في النمو الاقتصادي ، واعتمادها على الاستثمار العقاري لمجموعة وزراء رجال الأعمال ، ففشلت الخطط الاقتصادية بالارتفاع بمستوى معيشة الأفراد ، فانقلبوا على السلطة وأطاحوا بها .

4- تصدير الغاز لإسرائيل

في عام 2004 أبرمت مصر أربعة عقود تقوم بموجبها تلتزم بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل حتى عام 2030، وتسببت هذه العقود في معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين وتزمر شعبي كبير ، خاصة أن تصدير أي ساعة لا يجب أن تكون إلا في حالة وجود فائض وهو ما لا ينطبق على مصر، وبالتالي دخل الشكوك في فساد الصفقة ، وهذا هو ما جعل الشعب يفقد الثقة في السلطة السياسية وفي القرارات الصادرة عنها ، واعتبرت تلك العقود إهداراً للمال العام ومجاملة لإسرائيل فضلا عما يشوبها من فساد وعدم شفافية، ما دعا المحكمة الإدارية العليا لإصدار أحكام ببطلان قرار وزير البترول سامح فهمي لتكليفه مديري شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم، التي تقوم بدورها بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.

5- انتخابات مجلسي الشعب والشورى:

قبل نحو شهرين من اندلاع الثورة أجريت الانتخابات البرلمانية في مصر لمجلسي الشعب والشورى، والتي حصد فيها الحزب الوطني الحاكم على ما يزيد عن 95% من مقاعد المجلسين، وقد ظهر ولأول مرة من الحزب الحاكم الاستهتار برأي الشعب والمعارضين ؛أي بمعنى أن السلطة لا يهمها ما يقوله الشعب عن تزوير الانتخابات ونجاح الأشخاص الموالية ورسوب المعارضين بأي شكل ، وبالتالي ظهر الوجه القبيح للسلطة وباتت وكأن مصر ملكاً لهذه السلطة ، وهذا ما جعل الشعب يقول إما أن نكون أو لا نكون ، وقد كان[10]

[9] المصرى اليوم عن:/http://www.almasryalyoum.com/news/details 180627

[10] انظر إسلام على المهدي ، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ، أطروحة لنيل درجة الماجستير 2014

ثانياً – القرار السياسي في فترة حكم الاخوان من 2012 – 2013 : (11)[11]

في تلك الفترة العصيبة قادت القوات المسلحة حكم البلاد من خلال المجلس العسكرى كفترة انتقالية بعد ثورة 25 يناير ، وبالطبع وبعد أى ثورة ينعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وقد حاول المجلس العسكري خلال تلك الفترة تهدئة الوضع بقدر الامكان ، إلا أنه كانت هناك أيدى خفية تعبث بأمن الدولة واستقرارها من أجل إفشال المجلس العسكرى ، وظهرت جماعة الإخوان المسلمين ، وجاءت الانتخابات الرئيسية وتم تصفية المرشحين على منافسة كل من الفريق الدكتور أحمد شفيق وزير الطيران ورئيس الوزراء الاسبق من ناحية ، و مرشح الاخوان محمد مرسي العياط من ناحية أخرى ، وأعلنت اللجنة الانتخابية فوز محمد مرسي بنسبة 51% ، على الرغم من شكوك الكثير في النتيجة المعلنة .

أ – قرارات مرسي المفجعة للشعب المصري :

1 – إقالة النائب العام :

قرر محمد مرسي توسيع صلاحياته بشكل كبير بإقالة المستشار عبد المجيد محمود النائب العام من منصبه ، مبررًا ذلك بـ "الدفاع عن الثورة"، وقام بتعيين المستشار طلعت عبد الله أحد قضاة الاستقلال نائبا عاما جديدا ، كما أصدر إعلانا دستوريا جديدا عزز بموجبه صلاحياته في 2012/11/12.كما قام مرسى بتعيين وزيراً للثقافة لشخص ليس له أى رصيد من الثقافة إلا انتمائه لفكر الجماعة ، وبالتالي رفض مثقفو مصر دخوله مكتبه ، حتى رحلت الجماعة بثورة 30يونيو 2013 .

ب – الوضع الاقتصادي (12)[12]

بنظرة اقتصادية علي الوضع خلال فترة حكم محمد مرسي من30 يونيو2012 حتي30 يونيو2013 نجد أن مصر قد انخفض تصنيفها الائتماني إلي المكانة المنخفضة، . وهذا الانخفاض في التصنيف الائتماني يعني انخفاض قدرة مصر علي سداد التزاماتها الخارجية والداخلية.. كما ارتفعت مؤشرات البطالة لتصل الي13.5% من القوي العاملة المصرية بعد أن كانت في حدود11.5% في عام2012،كما ارتفعت معدلات الفقر داخل مصر خلال فترة رئاسة محمد مرسي لتصل الي25.5% في عام2013 بعد أن سجلت المؤشرات الرسمية أن معدل الفقر في مصر23.5% خلال عام.2012، كما ارتفع حجم التضخم في مصر ليصل التضخم لأكثر من17.5% في المؤشرات الرسمية في حين أنه كان فيحدود14.5%،كما انخفضت قيمة العملة المحلية(الجنيه المصري) وخسارته لأكثر من18% من قيمة أمام الدولار والعملات الاجنبية الأخرى ليسجل الدولار7.70 جنيه في30/6/2013(في السوق السوداء) و7.05 جنيه في(السوق الرسمي) ، أيضا انخفض الاحتياطي النقدي المصري لأقل مستوياته فقد وصل الاحتياطي النقدي في ديسمبر2010 الي35.8 مليار دولار في حين أنه بلغ في30 يونيو2012 الي15.5 مليار دولار عندما تولي الرئيس مرسي الحكم . ورغم انه أصبح في30 يونيو2013 يبلغ16.4 مليار دولار، إلا أن هذه الزيادة كان قرضاً من قطر التي استخدمت أساليب غير منطقية فيما بعد وقامت مصر بإعادة هذا القرض إلى قطر في العام الأول من حكم الرئيس السيسي.

من ناحية أخري انخفضت الاستثمارات الأجنبية والعربية في مصر خلال الفترة من يونيو2012 وحتي يونيو2013 إلي اقل مستوياتها.. فبعد أن كانت الاستثمارات الأجنبية والعربية وصلت الي13.4 مليار دولار خلال عام2009 انخفضت خلال عام2012 لتصل إلى مليار دولار ثم انخفضت خلال عام2013 لتصل إلي أقل من مليار دولار.

[11] ديفيد جرافتون ، علاقة الدولة بالأقباط ، نظرة للماضي قبل التقدم للمستقبل ، المجلة اللاهوتية المصرية ، 2014 ، ص5 – ص2312 -

[12] محمد يونس ، (2014) الأهرام الاقتصادي

المبحث الثالث القرارات السياسية في فترة الحكم من 2013 حتى الآن وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية : [13]

قراراً سياسياً من الشعب المصري بعزل محمد مرسي :

في صباح يوم 30 مايو 2013 امتلأت شوارع مصر بمظاهرات ثورية لم تكن موجودة من قبل ، وكان لها هدف محدد لا بديل عنه هو إسقاط نظام حكم الإخوان؛ فمصر صدرت الإسلام حتى للدولة التي أنشئ فيها الإسلام إسلامها وسطياً لا تطرف ولا انحلال ، وبالتالى انقلب الشعب بكل طوائفه رجالاً ونساء وشيوخاً وأطفالاً33 مليون مصري يطالبون برحيل مرسى وأعوانه .

وقد أعطى عبد الفتاح السيسي مهلة 48 ساعة لتصحيح الأوضاع، والإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يختار فيها الشعب ما يريده ، إلا أن جماعة الإخوان بقيادة مكتب الارشاد أبت ذلك ، وقررت عدم الانصياع لتنفيذ إرادة الشعب ، وبعد المهلة مباشرة ، تم اعتقال مرسي ووضعه في مكان آمن غير معلوم ، وتم القبض على مجموعة من الجماعة كما هربت مجموعة أخرى .

وكانت قرارات 3 يونيو صدمة مدوية لأمريكا وأعوانها ، كما كان لطمه لكل من تركيا وقطر ، وهما دولتان تآمرتا على مصر، وأرادتنا إسقاطها، ولكنهما لم تنجحا؛ فالدولة الأولى يريد رئيسها أن يكون سلطاناً عثمانياً جديداً ، أما الدويلة الأخرى فهى تنفذ أجندة الولايات المتحدة الامريكية ، ثم كانت ردود أفعال الاتحاد الأوروبي موازية لرأي الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى حين نجد روسيا على الحياد ، نجد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية دولتان كبيرتان أيدتا قرارات 3 يونيو ، وباركتا خلع حكم الإخوان ، وانتهت تلك الحقبة نهائياً من تاريخ مصر ، وأطاحت بالإخوان إلى الأبد .

إيجابيات القرار السياسي في الفترة من 2014 - 2016:

لم تمثل حزمة القرارات الاقتصادية التقشفية التي أعلنتها الحكومة المصرية تحولاً مفاجئاً في السياسات الاقتصادية المصرية؛ إذ إن الخطاب الانتخابي للرئيس عبد الفتاح السيسي منذ ترشحه للرئاسة يتبنى نهجًا واقعيًّا يقوم على تخفيض سقف توقعات المواطنين تجاه الدولة في ظل أوجه الاختلال الهيكلي التي أصابت بنية الاقتصاد المصري على مدار الفترة اللاحقة للثورة ، ما أدى لاستنزاف الموارد والاحتياطات النقدية، والاعتماد على الاقتراض الخارجي، وهو ما جعل قرارات خفض الإنفاق الحكومي بمثابة "العلاج المر" على حد تعبير الرئيس السيسي.

بيد أن هذه السياسات كانت تتضمن تكلفة باهظة للغاية سياسيًّا واجتماعيًّا في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ما يتطلب تقديم منافع اجتماعية تخفف من وطأة هذه السياسة الاقتصادية، وتحقيق توازن في توزيع الأعباء مجتمعيًّا وجغرافيًّا، وكبح تداعياتها السلبية –من أجل تمرير هذه القرارات سياسيًّا.[14]

ورغم ذلك فكانت القرارات السياسية في هذه الفترة موفقة وحدث تحسناً ملحوظاً ، إلا أن هذا كان التحسن يقابله زيادة سكانية دائمة وغير متوقعة ؛ فقد وصل عدد سكان مصر في ظل التعداد 2014 ، 90 مليون ، وأتوقع أن يصل عدد السكان حالياً إلى 93 مليون نسمة ، فكل تحسن ملحوظاً يقابله تآكلاً طبيعياً .

ويمكن سرد هذه الإنجازات على النحو التالي :

[13] مركز الأهرام للعلوم الاستراتيجية والسياسية 2013

[14] رانيا حفني ، الاهرام المصري ، العدد 48239 ، 2014/6/12

1 - قرارات لم يتوقعها أحد :[15]

أ – إنشاء قناة السويس الجديدة من أموال المصريين :

أصدر الرئيس السيسي بمجرد تقلده مقاليد الحكم قراراً بإنشاء قناة السويس ، مطالباً الشعب بتقديم أموالهم الفائضة لهذا المشروع الضخم ،فأودعوا في بنوك الدولة حوالى 60 مليار جنيه في أقل من أسبوع مقابل سعر فائدة 12,5% ، فأصدر تعليماته إلى اللواء كامل الوزير رئيس الإدارة الهندسية للقوات المسلحة البدء فوراً في إنشاء قناة موازية لقناة السويس على أن يكون الانتهاء من إنشائها وافتتاحها بعد عام فقط ، ، إلا أن البعض بات يشكك في انتهاء الرئيس من هذا العمل قبل 3 سنوات على أكثر تقدير ، الا أن القناة انتهى إنشاؤها قبل العام ، وهذا انعكاس للقرار السياسي الإيجابي وبات طموح المصريين يزيد في ظل هذا الإنجاز الفريد في كل مقوماته ، وزادًا لتحقيق حلم الإصلاح رغم التحديات الكبرى ، : [16]

ب – قرارات بإعادة هيكلة الكهرباء والطاقة :

بدأ الرئيس فترة حكمه باتخاذ قرار بإعادة هيكلة منظومة دعم الكهرباء والمواد البترولية، وعلى الفور تم وضع خطة إعادة الهيكلة خلال 5 سنوات من 2014 لـ2019، تلك القرارات التى كان يجب اتخاذها منذ وقت طويل؛ مما أدى إلى تراكم الخلل في قطاع الكهرباء لدرجة أن أصبح غير صالح في دولة تعدادها 90 مليون نسمة .، وبالفعل بدأت النتائج مذهلة في قطاع الكهرباء ، حتى أن وزير الكهرباء أعلن أن مصر يمكن أن تصدر الكهرباء في بدايات عام 2020 . [17]

2- قرارات مخططة لرفع مستوى معيشة محدودي الدخل : [18]

ب - وفي عام 2016 تم الإعلان عن شروط حجز الـ500 ألف وحدة سكنية بالإسكان الاجتماعي بالمدن الجديدة والمحافظات، 2016)

وفيما يتعلق بالشروط العامة: اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات التي تعتبر بمثابة تيسيراً على محدودي الدخل بخصوص الإسكان أهمها :

13- رفع سن المتقدم لـ50 عاما ؛ بحيث لا يقل سن المتقدم عن 21 عاما، ولا يزيد عن 55 عاماً

2- مد فترة القسط لـ20 عاما بدلا من 15 عاما.

8- تعديل الدخل الشهري ليصل الحد الأقصى للأعزب لـ2500 والأسرة 3500 جنيه.

9- إلغاء شرط التأمينات. حيث كان يشترط إحضار شهادة تأمينات

الإنفاق الحكومي [19]

تحمل الشعب سلبيات القرارات السياسية الخاصة بالإنفاق في الفترات السابقة ، حيث الاستثمار العقاري وسيطرة رجال الأعمال على الجزء الأعظم من الناتج الإجمالي للدولة ، ، بالإضافة إلى الفساد المالي في فترة حكم الإخوان

---

[15] مشروع قناة السويس الجديدة عن:

/02/08/2015http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/مشروع-قناة-السويس-الجديدة-أرقام-تتحدث-وأحلام-تتحقق

[16] -topi466http://elagouz.forumegypt.net/t

[17] اليوم السابع عن:http://www.youm7.com/story/2016/8/15/%D1A8%D9%89%D1B8AC%D8%D84%D7A8%D-A-8%9D%3B%8A%D8%9D%3B%8D%84%9D%7A8-%D1A8%D89%9D%1B8AC%D8%D84%D7A8%D-3B%8A%D8%9D%6A%8D%1B%8D%84%9D%7A8/

[18] شريف درويش اللبان ، الوضع الحرج ، مؤشرات فشل التعامل مع الملف الاقتصادي ، المركز العربي للبحوث والدراسات عن : ttp://www.acrseg.org/39990

[19] - علاء غانم ، اليوم السابع ، 2012

، وظهر ذلك من تحليلنا المسبق لفترة الإخوان ، الا أن فترة الحكم الحالي تغيرت تمامًا ، وأصبح الإنفاق الحكومي في صالح مواطني الدولة ، وتؤكد الاحصائيات الاقتصادية ذلك :

إحصائيات الإنفاق العام في الفترة من 2014 - 2016

المصدر : وزارة المالية المصرية 2015/2014 [20]

بلغ الإنفاق على خدمات الصحة حوالى 42.4 مليار جنيه، (5.4% من إجمالى إنفاق الموازنة)، مقابل 33.5 مليار جنيه في الموازنة المعدلة لعام 2013/2014.

- والإنفاق على قطاع التعليم 94.4 مليار جنيه بنسبة 12% من الإنفاق العام
- الإنفاق على مشروعات الاسكان بلغ 31.9 مليار جنيه بنسبة 2,8 % من الإنفاق العام
- عدد المستشفيات العامة والجامعية التى أنشئت717 مستشفي و98.3 ألف سرير يخدم نحو 82 مليون مواطن (طبقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء). وبلغ متوسط الإنفاق على الصحة لكل مواطن نحو 493 جنيه في موازنة 2014/2015.

[20] بوابة الوفد الأليكترونية عن :

https://alwafd.org/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/151222

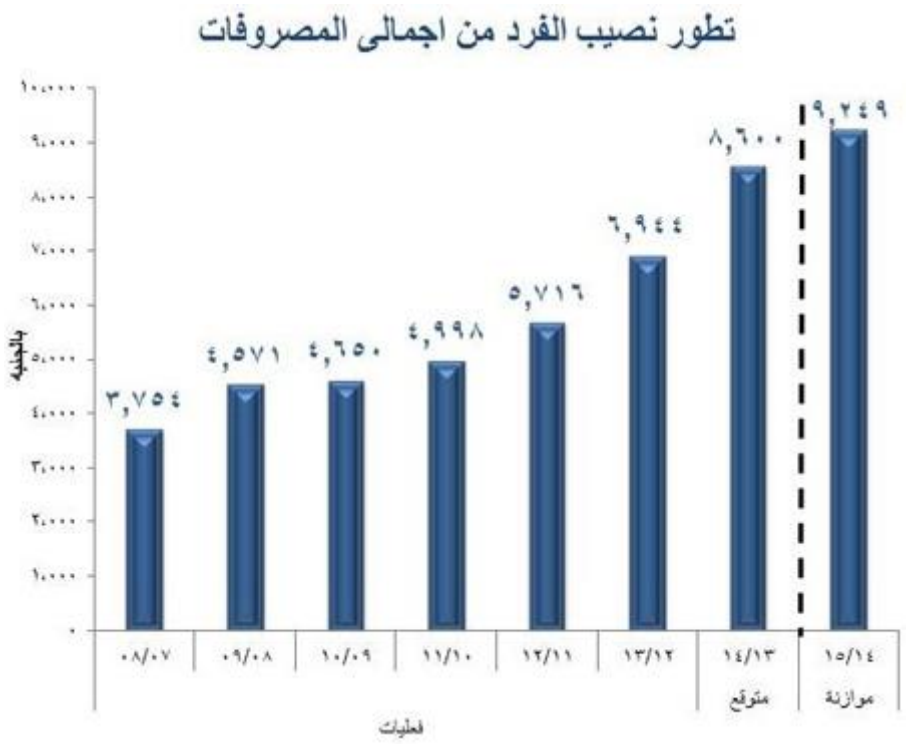

المصدر : وزارة المالية المصرية 2015/2014

- تقديرات المصروفات العامة في موازنة العام المالي 2014/2015 نحو 789.4 مليار جنيه (32.8% من الناتج المحلى)، مقارنة بنحو 742.1 مليار جنيه في الموازنة المعدلة للعام المالي 2013/2014.
- وارتفع نصيب الفرد من إجمالي المصروفات في عام 2013 - 2014 إلى 8,600 مقارنة بعام 2012 - 2013
- ارتفع نصيب الفرد من إجمالي المصروفات في موازنة 2014/2015 بحوالي ثلاث أضعاف مقارنة بالعام المالي

وهذا يعنى أن القرار السياسي في مصر يمشى بخطى ثابتة ، وفي حالة تطور منذ عام 2014 حتى عام 2016 على الرغم من الاختلاف في المعايير الاقتصادية التي كانت موجودة ، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا ، تقوم الدولة بإعادة إنفاق الأموال على الأنشطة والمشروعات والخدمات المقدمة للمواطنين في مجالات عديدة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحسين مستوى المعيشة والالتزام باستحقاقات الدستور بزيادة الإنفاق على الصحة (لتصل إلى 3% من الناتج المحلى)، والتعليم قبل الجامعي (ليصل إلى 4% من الناتج المحلى)، والتعليم الجامعي (ليصل إلى 2% من الناتج المحلى)، والبحث العلمي (ليصل إلى 1% من الناتج المحلي) على مدى ثلاث سنوات

ثالثاً : قرارات الاصلاح الاقتصادي وتعويم سعر الصرف : [21]

لاشك أن هذه القرارات كان لها انعكاس سئ جداً على المواطن البسيط في ظل ارتفاع أسعار السلع الضرورية ، حيث وصلت الزيادة فيها أكثر من 100% ، وهذا كان بسبب تعويم الجنيه المصري والذى انخفضت قيمته 56% أيضاً ، وبالتالى فجميع السلع التى يتم استيرادها لاستكمال الانتاج المحلي ارتفعت أسعارها، وهذا شئ منطقي من الناحية الاقتصادية .

[21] - الإصلاح الاقتصادي

عن:http://www.youm7.com/Tags/Index?id=149722&tag=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

والحقيقة أن المصريين رغم هذه القرارات صعبة ، ألا أنهم متفهمون ، لأن المواطن البسيط يشعر بمصداقية رئيس الدولة ؛ حيث أعلن أن الدولة تمتلك مصروفًا للعائلة بقدر ما ، في حين أن الحياة المعاشة للمواطن تقتضي توافر قدر آخر أعلى بكثير ، وهذا لم يحدث خلال العقود الطويلة الماضية .

عموماً فقد مثلت قرارات الإصلاح دواءاً مرًا كان لابد من تناوله ، فلن تنجح الدولة التي تريد أن تتقدم بالاكتفاء بالمسكنات ، لأن جميع مرافق الدولة خلال الثلاثين عاماً الماضية تهالكت تماماً ، ولم تعد صالحة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر مرفق الكهرباء ومرفق الطرق أصبحا غير صالحين تماما ، ثلاث عقود دون تجديد نعيش على الاقتصاد الريعي ، وليس على الاقتصاد الإنتاجي ، وهناك فارق كبير .

وعن آخر نتائج عام 2017 نتيجة الإصلاحات؛ فقد بدأ سعر الدولار ينخفض أمام الجنيه بنسب ضئيلة جداً ، إلا أن الاحتياطي النقدي ارتفع لدى البنك المركزي؛ فوصل في الوقت الحالي حسب إحصائية البنك المركزي في شهر يونيو 2017 إلى 31,3 مليار دولار ، وهذا في حد ذاته نجاحاً كبيرا للاقتصاد المصري في ظل التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها الدولة .(إحصائية البنك الدولي)

نتائج البحث:

اولاً – النتائج في فترة الحكم من 2000 – 2011 :

1 – من أهم سلبيات القرار السياسي في تلك الفترة انتهاك حقوق الإنسان دون رقابة من الدولة .

2 – سوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة تبني سياسة الاقتصاد الريعي ، فالإيرادات الريعية تذهب إلى فئة معينة؛ فزادت البطالة بنسبة 29% في عام 2010

3 – زيادة حجم الدين العام في 2011 (1123) مليار دولار ، في حين كان في فترة 81 – 86(45) مليار دولار فقط.

4 – سوء الأحوال الصحية للمواطنين ، فزادت نسبة أمراض الكبد الوبائي والسرطان والفشل الكلوي ، علاوة على سوء أحوال الخدمة الطبية داخل المستشفيات الحكومية ؛ فانخفض حجم الإنفاق الصحي 15,9 مليار جنيه ، والمفترض 53,2 مليار جنيه .

5 – تدني مستوى الأجور والمعاشات ، وعدم توفير فرص عمل حقيقية للمواطنين .

6 – سوء العلاقات المصرية الإفريقية ، فانعكس ذلك ملف حوض النيل ، وسد النهضة في إثيوبيا، الذى هو محور اهتمام الشعب.

7 – تزييف إرادة الناخبين في غالبية انتخابات مجلس النواب ، فأفرزت لنا نواب بعيدة عن ثقة الشعب.

8 – سوء العلاقة الثنائية بين الدولة والكنيسة القبطية .

9 –اندلاع ثورة 25 يناير نتيجة لهذه السلبيات الواضحة.

نتائج الفترة من 2012 – 2013 :

كانت جميع القرارات السياسية في تلك الفترة سلبية ، فكانت قرارات لصالح مكتب الارشاد بصفة خاصة، وجماعة الإخوان المسلمين بصفة عامة ، وتضمنت السلبيات في القرارات الآتية :

1 – قراراً سياسياً بإقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود ، مخالفة للدستور المصري الذي يمنع إقالة النائب العام .

2 – قراراً سياسياً بإعلان دستوري يحصن فيه رئيس الدولة كل قراراته دون رقابة من القضاء ، هذا القرار كان القشة التى قسمت ظهر البعير للدكتور مرسي ، فانقلب الشعب على السلطة الإخوانية ، وبدأت المظاهرات أمام قصر الاتحادية ، وفي المقابل بدأت ظاهرة العنف ضد المواطنين .

3 – تدنى الوضع الاقتصادي، حيث أصبحت جميع المؤشرات الاقتصادية سلبية .

4 – انخفاض الاحتياطي النقدي إلى أدنى درجة له منذ 40 عاماً ، حيث وصل الاحتياطي 15,5 مليار دولار

5 - اتجه مجموعة من الشباب تسمى" بحركة تمرد " في تجميع توقيعات للشعب المصري بعزل مرسي، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة .

6 – ثورة 30 يونيو ، حيث امتلأت شوارع الدولة بأكملها (33 مليون مواطن) يطالبون برحيل محمد مرسي ، وجماعة الإخوان.

7 – قرارات 3 يونيه ، التي أثلجت صدر الشعب ، بأكمله ، حيث وقف العمل بالدستور بصورة مؤقتة ، وعزل مرسي والاحتفاظ به في مكان آمن ، وانتقال السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور ، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة .

7 - قتل وذبح ضباط الشرطة ، وهدم وتفجير في كل مؤسسات الدولة طوال عام 2013 ، 2014 ، حتى إجراء انتخابات رئاسية ، والتي تم تكليف المشير عبد الفتاح السيسي من الشعب بخوض الانتخابات ، والتي اكتسح فيها 98% من أصوات الشعب المصري في انتخابات شهد لها العالم أجمع بالنزاهة والشفافية ، وأصبح عبد الفتاح السيسي رئيساً لجمهورية مصر العربية .

نتائج البحث في الفترة من 2014 – 2016 :

1 – لم تكن هذه الفترة رفاهية ، بل كانت أكثر قسوة ، بعد أن أوشكت الدولة على الانهيار بفعل مصائب الإخوان المسلمين ، فتبنى رئيس الدولة منهجاً واقعياً يقوم على تخفيض سقف توقعات المواطنين في ظل اختلالاً هيكلياً .

2 – في البداية أصدر رئيس الدولة قراراً لم يتوقعه أحد في ظل هذه الظروف ألا وهو إنشاء قناة السويس الجديدة بأموال المصريين ، وعلى الفور أصدر رئيس الدولة تعليماته إلى رئيس الإدارة الهندسية للقوات المسلحة بالبدء في إنشاء القناة على أن يتم الانتهاء منها خلال عام .

3 – اصدار قرارًا بإعادة هيكلة منظومة الكهرباء والموارد البترولية والتى كانت المشكلة الحقيقية للشعب المصري .

4 – توجهات إلى الحكومة بضرورة رفع مستوى معيشة الأفراد محدودي الدخل ؛ فقد أعلنت وزارة الإسكان عن تخصيص 30 الف وحدة سكنية بحي الاسمارات عام2015 لجميع الأسر التى كانت تعيش في العشوائيات ، وتم تسليم هذه الوحدات فعلا في عام 2016 .

5 – كانت جميع قرارات الإنفاق الحكومي في صالح الشعب ؛ إذ مثل الإنفاق على قطاع الصحة 42,4 مليار جنيه 2015 مقابل 33,5 في عام 2014/2013 ، وأصبح لكل مواطن 493 جنيه إنفاق صحي، وتسعى الدولة حاليًا لتحقيق المزيد ، وزاد الإنفاق على التعليم بنسبة 12% من حجم الإنفاق العام ، والإنفاق على الإسكان 2,8% من الإنفاق العام ، كما ارتفع نصيب الفرد من إجمالى المصروفات في موازنة 2015 بحوالى ثلاث أضعاف ما كانت عليه في السنوات السابقة .

6 – ثم كانت قرارات الإصلاح الاقتصادي ، وتوجهات صندوق النقد الدولي بتعويم سعر الصرف ، وكان دواءًا مرًا لازماً لمرض أكثر شراسة وهو عدم التوازن الاقتصادي ، وزيادة البطالة ، وانخفاض حجم الاحتياطي النقدي الى درجة كبيرة .

التوصيات :

1 – أولاً لابد من وجود شفافية مطلقة فيما بين السلطة القائمة أياً كان نوعيتها ، رئيس دولة أو حكومة وبين الشعب صاحب السلطة الحقيقية ، فكلما كان هناك وضوح في كل القرارات كان أفضل حتى يقتنع الشعب ويساند الدولة في قراراتها .

2 - الاهتمام بالتعليم ؛ فالتعليم مصدر أى تنمية ، فالدول المتقدمة لم تصل للتنمية إلا من خلال الاهتمام بالتعليم .

3 – زيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي ، فالتنمية أياً كانت ، سواء تنمية اقتصادية أو اجتماعية لن تتحقق إلا من خلال إتاحة الفرصة للعلماء والباحثين في إلقاء الضوء على المشاكل الموجودة في الدولة والبحث عن حلول علمية .

4 – ضرورة الاهتمام بمحدودي الدخل والفقراء ، وإعفائهم بقدر الإمكان من مسئولية المشاركة في فاتورة الإصلاح الاقتصادي .

5 – ضرورة وضع منظومة أسرع لإصلاح الطرق ، وأن يكون هذا الإصلاح منظومة متوازنة على مستوى الدولة ككل.

6 - ضرورة وضع رقابة صارمة على ارتفاع الأسعار ؛ حيث بلغت مداها ، والمواطن على الرغم من اقتناعه بالإصلاح إلا أنه أصبح غير قادر على الارتفاع المستمر .

7 – زيادة مساحات الأراضي المنزرعة من القمح والأرز ، لتخفيض حجم الاستيراد لكل منهما .

8 – الاهتمام بتوفير فرص عمل مناسبة للشباب تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم ، فالتنمية الاجتماعية لن تتحقق إلا من خلال الاهتمام والاستفادة من الخبرات المتاحة ، واستخدامها لتحقيق التنمية المستدامة .

9 – زيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ، ومنح الشباب القروض بدون فوائد لراغبى الاستثمار .

10- الاهتمام بقدر أكبر بالقطاع الصحي ، وخاصة خدمات المستشفيات العامة ، والانتهاء من قانون التأمين الصحي الشامل .

قائمة المراجع والمصادر:

1 - عبد الوهاب النعيمي، (2008) كيف يصنع القرار السياسي ، دنيا الوطن عن:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/125438/05/03/2008.html

2 - فتحي دايم ، صناعة القرار السياسي والرأي العام .. الخلفيات و التأثيرات ، الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم (حمس) 2015

3- قانون الطوارئ جبين على العين عن:

http://www.tahrirnews.com/posts/مب++السادات++الناصر+عبد+الطوارئ+قانون/253253

4- انظر الباحثة: آية يوسف عبد السلام – أسباب ثورة الربيع العربي عن:

http://democraticac.de/?p=1393

5- حميد المنصوري ، الشرعية وتداول السلطة عن

http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/411.htm

6 - محمد يونس ، (2014) الأهرام الاقتصادي

7- علاء غنام ، تحديات أزمة النظام الصحيفي مصر ، اليوم السابع 2014 عن

:http://www.youm7.com/story/12/5/2014/%D%8AF-%D%8B%9D%84%9D%8A%7D%8A1-

%D%8BA%D%86%9D%8A%7D85%9-%D8%9A%D%8B%1D%8B%5D%8AF-

%D%8AA%D%8AD%D%8AF%D8%9A%D%8A%7D%8AA-%D%8A%3D%8B%2D%85%9D%8A9-

%D%8A%7D%84%9D%86%9D%8B%8D%8A%7D85%9-

%D%8A%7D%84%9D%8B%5D%8AD%D89%9-

%D%88%9D%83%9D8%9A%D%81%9D8%9A%D%8A9-

%D%85%9D%88%9D%8A%7D%8AC%D%87%9D%8AA%D%87%9D%8

A1660973/7

8 - هدير محمود ، مصر وإفريقيا ، موقع بديل 2016 عن /http://elbadil.com/2016/07/19

9 – المصرى اليوم عن:

180627http://www.almasryalyoum.com/news/details/

10 - انظر إسلام على المهدي ، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ، أطروحة لنيل درجة الماجستير 2014

11 – – ديفيد جرافتون ، علاقة الدولة بالأقباط ، نظرة للماضي قبل التقدم للمستقبل ، المجلة اللاهوتية المصرية ، 2014 ، ص5 – ص2312 -

12 محمد يونس ، (2014) الأهرام الاقتصادي

13 – مركز الأهرام للعلوم الاستراتيجية والسياسية 2013

14–رانيا حفني ، الاهرام المصري ، العدد 48239 ،. 2014/6/12

15- مشروع قناة السويس الجديدة عن:

02/08/2015http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/مشروع-قناة-السويس-الجديدة-أرقام-تتحدث-وأحلام-تتحقق

-topi466http://elagouz.forumegypt.net/t -16

17- اليوم السابع

عن:3B%8A%D8%9D%6A%8D%1B%8D%84%9D%7A%8/%D15/8/2016.com/story/7http://www.youm
-1A%8D%89%9D%1B%8AC%D%8D%84%9D%7A%8-%D
-84%9D%85%9AD%D%8AA%D%8A-%D8%9D%3B%8A%D8%9D%3B%8D%84%9D%7A%8%D
-9A%8D%8A%8A%D8%9D%1B%8D%6B%8%D
AA-%8D%7A%8D%1B%8D%7A%8D%1B%8D%82%9D%84%9D%7A%8%D
-9A%8A%D8%9AF%D%8D%7A%8D%5B%8AA%D%8D%82%9D%7A%8D%84%9D%7A%8%D
-9A%8D%8A%8D%9B%8D%5B%8D%84%9D%7A%8%D
-9A%8D%84%9AC%D%8D%4A%8D%85%9D%84%9D%7A%8D%88%9%D
2843294/86%9D%85%9%D

18- شريف درويش اللبان ، الوضع الحرج ، مؤشرات فشل التعامل مع الملف الاقتصادي ، المركز العربي للبحوث والدراسات عن : ttp://www.acrseg.org/39990

19- علاء غانم ، اليوم السابع ، 2012

20 – بوابة الوفد الأليكترونية عن :

https://alwafd.org/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/151222-
%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-
%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-2010

21 - الإصلاح الاقتصادي

عن:8%9D%5B%8D%7A%8D%84%9D%7A%8&tag=%D149722.com/Tags/Index?id=7http://www.youm

AD-%8D%7A%8D%4
89%9AF%D%8D%7A%8D%5B%8AA%D%8D%82%9D%7A%8D%84%9D%7A%8%D

Abstract

During the ten years before the revolution of January 2011, Egypt experienced political and economic conditions. During the period of its rule, the political system tried to issue political decisions that served the system of government and its control without making decisions in favor of the citizen. The economic situation became intolerable. The volume of spending on health and education has declined, unemployment has increased, and politically there has been a falsification of voter turnout and abuse of power by the security forces,

In the Brotherhood, the situation was worse than that of President Hosni Mubarak. Egypt's credit rating fell to low. The decrease in the credit rating means that Egypt's ability to pay its external and internal obligations has decreased. Unemployment indicators rose to 13.5% and poverty rates in Egypt rose to 25.5% in 2013 after official indicators showed that the poverty rate in Egypt was 23.5% During 2012. The volume of inflation rose to more than 17.5%, and the value of the local currency (Egyptian pound) declined and lost more than 18%.

As for the economic situation under the current regime, there has been a quantum leap in the volume of national projects, which has influenced a series of positive political decisions. These include the establishment of the new Suez Canal, low-income housing projects and electricity sector restructuring projects, which gave a huge economic boost that led to the appreciation of the Egyptian pound against other foreign currencies